

الخلاصة

تمثل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا ولبنان بشكل خاص أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية فهي منطقة مهمة، ومهمة لفرنسا في تحقيق امتداد نفوذها الخارجي وذلك لموقعها الجغرافي المتميز الواقع على البحر الأبيض المتوسط، والذي يعد بوابة الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتأتي أهمية تلك الدول من خلال إطلاق مبادرات اقتصادية تشرط زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية ورغبتها في أن يكون لها دور في إعادة الاعمار وخاصة في دول سوريا ولبنان، وهو ما دفع فرنسا في الحفاظ على نفوذها كقوة فاعلة لتحقيق مصالحها في تلك البلدان، وتكرس ذلك من خلال استخدام الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية بالإضافة إلى الأداة العسكرية التي شرعت فرنسا لاستخدامها في سوريا ولبنان، واتسمت السياسة الخارجية الفرنسية بالاستمرارية تجاه منطقة الشرق الأوسط مما جعلها في مواجهة مجموعة من المتغيرات الفاعلة والمؤثرة الداخلية والخارجية ومثلت (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط الفاعلة، الرأي العام)، أهم المتغيرات الداخلية ومثل الأمن أحد أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية لاسيما بعد تنامي الجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط عامة وفي سوريا ولبنان خاصة، وكذلك بعد زيادة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، الأمر الذي دفع فرنسا إلى تعزيز السياسة الأمنية في تلك الدول من خلال عقد العديد من الاتفاقيات مع تلك الدول من أجل الحفاظ على أمنها القومي، إضافة إلى ذلك كان للمتغيرات الاقتصادية دور كبير في توجيه السياسة الفرنسية في الخارج ناهيك عن المتغيرات العسكرية الضرورية لأي دولة من أجل حماية قدراتها وتحقيق مصالحها وأمنها القومي، وعلى الصعيد الدولي أيضاً كان هناك العديد من القوى الفاعلة والمؤثرة التي كانت وما زالت تتنافس فرنسا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا ولبنان بشكل خاص، ومثلت الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز الفواعل الدولية الغربية من حيث التأثير في صناعة القرار السياسي في تلك الدول وتأتي روسيا في مصاف الدول الأكثر نفوذاً بعد الولايات المتحدة الأمريكية إذ تمكنت من الحصول على أهم العقود الاستثمارية في تلك البلدان، وهو ما دفعها لترسيخ ومد نفوذها من خلال التوافق مع حكومات تلك الدول، أما الصين فقد حققت حضوراً كبيراً من خلال استخدام أدواتها الاقتصادية (القوة الناعمة)، وجعلت من تلك الدول سوقاً لتصريف منتجاتها وتحقيق العديد من العقود الاستثمارية في المنطقة نفسها، إضافة لذلك مثلت تركيا وإيران أبرز المتغيرات والفواعل الإقليمية التي كان لها دور كبير التأثير على التوجهات الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وفي سوريا ولبنان خصوصاً، وفي خضم تلك المحددات والمتغيرات الداخلية والخارجية وفي ظل التنافس الحاد تبحث فرنسا عن استعادة دورها كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي، وصوغ سياسة جديدة تبني أسسها على التعاون والتفاهم مع دول الشرق الأوسط وأهمها سوريا ولبنان وتبني منهج الاستثمارية ومد نفوذها في منطقة حوض المتوسط.